العرب
السبت 2021/09/04
السنة 44 العدد 12169

أزمة كهرباء تحرج طرفي الصراع على عدن وتضعهما في مرمى الغضب الشعبي

عدن - أعلنت مؤسسة الكهرباء الحكومية في عدن بجنوب اليمن بدء الخروج التدريجي لعدد من محطات التوليد بسبب نفاد وقود الديزل، ومن شأن أزمة الكهرباء التي عجز المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة عن حلها في أن تزيد من حدة الغضب الشعبي بالعاصمة اليمنية المؤقتة.

وتقول أوساط يمنية إن الصراع السياسي بين مكونات دعم الشرعية، والذي أعطى الأولوية للملف الأمني والعسكري، همش كل الخدمات والوعود التي يفترض أن تتولى الحكومة تنفيذها في عدن، وتركوا المسؤولية على عاتق السعودية.

وكانت السعودية قد أعلنت في مارس تقديم منحة مشتقات نفطية لليمن تشمل 351304 أطنان من المازوت و909591 طنا من الديزل بقيمة 422 مليون دولار لمدة عام لتشغيل أكثر من 80 محطة كهرباء في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.

ووصلت عدة دفعات من المنحة في الأشهر الثلاثة الماضية إلى محافظات عدن وحضرموت والمهرة، لكن السلطات السعودية وضعت شروطا لاستمرار المنحة النفطية، أبرزها قيام الحكومة اليمنية بإصلاحات هيكلية وتمويلية في القطاع المتعثر، وهو أمر ليس من أولويات طرفي الصراع في الوقت الحالي.

وعبرت المؤسسة في بيان عن أسفها للمواطنين بسبب ارتفاع ساعات الانقطاعات جراء نفاد الوقود.

كانت محطات كهرباء عدن قد استلمت الاثنين الماضي آخر كمية من الدفعة الثالثة من وقود المنحة السعودية.

سالم الوليدي

الديزل يوشك على النفاد ويهدد بخروج محطات التوليد العاملة

وقال سالم الوليدي مدير عام مؤسسة كهرباء عدن في بيان الأربعاء إن الوقود المتبقي من مادة الديزل وشيك ويهدد بخروج كافة محطات التوليد العاملة بمادة الديزل والتي تشكل أكثر من 80 في المئة من نسبة التوليد لكهرباء عدن، إذ أن محطتي المنصورة والحسوة فقط تعملان بالمازوت.

وتقول مؤسسة كهرباء عدن إنها على مدى أكثر من أسبوع تناشد كافة الجهات الحكومية المعنية التدخل المبكر والسريع لتوفير كميات إسعافية من وقود الديزل لإنقاذ الموقف وضمان استمرار تشغيل محطات كهرباء عدن وعدم توقفها خاصة في فصل الصيف، لكن تلك المناشدات لم تلق حتى الآن أي استجابة.

ويتسبب نفاد الوقود في ارتفاع ساعات انقطاع التيار الكهربائي بمدينة عدن منذ بضعة أيام نتيجة انخفاض نشاط التوليد في محطات الطاقة، مما يفاقم حالة الغضب الشعبي في المدينة الساحلية.

وقال سكان في عدن إن ساعات انقطاع التيار الكهربي ارتفعت الخميس إلى سبع ساعات ببعض المدن ومناطق أخرى عشر ساعات وساعتين توصيل للخدمة بعد أن كانت أربع ساعات انقطاع وثلاث ساعات تشغيل منذ مطلع الأسبوع.

وعبر السكان عن غضبهم بسبب استمرار تردي الأوضاع المعيشية والخدمات، خاصة في قطاع الكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف إلى أكثر من 40 درجة رغم مرور أكثر من ست سنوات على تحرير عدن من حركة الحوثي.

ويواجه قطاع الكهرباء تحديات وصعوبات كبيرة ومتراكمة منذ سنوات وزاد معدل أحمال الطاقة الكهربائية في عدن مع التوسع العمراني والكثافة السكانية الكبيرة، حيث إن إجمالي الطاقة التي تحتاجها عدن يصل إلى 570 ميغاواط بينما تنتج المحطات أقل من 150 ميغاواط يوميا أي ما يقارب 30 في المئة فقط من الطلب.

ويتّهم يمنيون رجال أعمال ومسؤولين كبارا وضباطا في القوات المسلّحة جميعهم مرتبطون بحزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين الذي يشكل تيارا قويا داخل الشرعية اليمنية، بالاستيلاء على جزء كبير من أنشطة قطاع النفط ويقومون بتحويل موارد القطاع النفطي لحساباتهم الشخصية.

ولا يتردّد البعض الآخر في إرجاع أزمة توفير الكهرباء إلى الفساد الحكومي وسوء التصرّف بالموارد المتوفّرة، بما في ذلك مساعدات سعودية سخيّة موجّهة تحديدا لتحسين خدمة تزويد السكان بالطاقة الكهربائية.

لكن الثابت أن الأزمة السياسية بين الفرقاء داخل الشرعية اليمنية قد زاد من حدة أزمة الكهرباء وغيرها من الأزمات وسط اتهامات للحكومة والانتقالي الجنوبي بإعطاء الأولوية لأجنداتهم الخاصة على حساب مصلحة المواطن، وأن ذلك يعيق حل الأزمة المستعصية التي تعيشها عدن.

وفي محاولة للتهدئة وتبرئة نفسه من التوتر مع حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، دعا المجلس الانتقالي الحكومة إلى سرعة العودة إلى عدن.

وقال المجلس في بيان صادر عن اجتماع هيئة رئاسته الخميس، برئاسة عيدروس الزبيدي "يجب عودة حكومة المناصفة ورئيسها إلى عدن بأسرع وقت لمواجهة التحديات الراهنة".

وحمل الانتقالي الحكومة مسؤولية تردي خدمة الكهرباء، محذرا من خروج التيار الكهربائي عن الخدمة بسبب نفاد الوقود وتأخر منحة نفطية سعودية رابعة.

رئيس الوزراء الكويتي: لن نتوانى عن تقديم أي مسؤول للمحاكمة

محاكمة أحمد الفهد في جنيف جرس إنذار لكبار المسؤولين في الكويت

زادت تصريحات رئيس الحكومة الكويتية الشيخ صباح الخالد الصباح في تقديم أي مسؤول متهم بالفساد، من اهتمام الشارع الكويتي وهو يراقب تفاصيل محاكمة الشيخ أحمد الفهد في جنيف بتهمة التزوير وارتكاب مخالفات مالية وسياسية.

مركبنا لن يتسع للمعتدين على المال العام

الكويت - تزامنت تعهدات رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الخالد، بعدم تواني الحكومة في محاسبة أي مسؤول وتقديمه للمحاكمة، متى ما ثبت تورطه في المساس بمكتسبات الدولة، والاعتداء على المال العام، مع استهداف وزارة العدل الأميركية اثنين من كبار المسؤولين الكويتيين للاشتباه في الابتزاز والرشوة المتعلقة بالفيفا وسياسة كرة القدم الدولية.

وينشغل الشارع الكويتي منذ أيام بقضية محاكمة الشيخ أحمد الفهد الصباح، عضو الأسرة الحاكمة في الكويت والمسؤول الأولمبي المؤثر المتهم بالتزوير، في مؤامرة مزعومة لتوريط منافسين سياسيين كويتيين في محاولة انقلاب باستخدام شريط فيديو يشير محتواه إلى "ضلوع" رئيس الوزراء الكويتي الأسبق الشيخ ناصر المحمّد الصباح في مخالفات مالية وسياسية جسيمة.

وقال رئيس الحكومة الكويتية في لقاء مع كبار المسؤولين التنفيذيين في الكويت إن "مركب الحكومة لن يتسع في المرحلة المقبلة لأي قيادي لا يمتلك القدرة الفنية وغير قادر على تحمل أعباء المسؤولية".

واستهدفت وزارة العدل الأميركية اثنين من كبار المسؤولين الأولمبيين من الكويت، يشتهر أحدهما بكونه "صانع الملوك" في انتخابات اللجنة الأولمبية الدولية والآخر هو حسين المسلم رئيس الاتحاد الدولي للسباحة، للاشتباه في الابتزاز والرشوة المتعلقة بالفيفا وسياسة كرة القدم الدولية.

ويحاكم الشيخ أحمد حاليا في جنيف بشأن مسألة غير مرتبطة بنزاع بين الفصائل السياسية في العائلة المالكة في الكويت. ونفى ارتكاب أي مخالفات وقال إن لهذه القضية دوافع سياسية.

وقدمت السفارة الأميركية في الكويت، حسبما جاء في إحدى الوثائق، طلبا رسميا إلى السلطات المحلية في عام 2017 للمساعدة في تأمين الأدلة بما في ذلك سجلات الحسابات المصرفية المتعددة الموجودة في الدولة الخليجية.

وتضمن الطلب وفق تقرير لوكالة أسوشييتد برس، وثيقة بتاريخ السابع من يونيو 2017 بعنوان "طلب مساعدة في التحقيق مع الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح وحسين المسلم".

ويعدّ الشيخ أحمد مؤثرا في الأوساط الأولمبية وكان حليفا رئيسيا وراء نجاح توماس باخ في رئاسة اللجنة الأولمبية الدولية في 2013. وكان عضوا في اللجنة الأولمبية الدولية ورئيس المجموعة العالمية للهيئات الأولمبية الوطنية.

وقال الشيخ أحمد عن الطلب الأميركي "طلبت من الكويت أن تمنحهم كل شيء، فليس لدي ما أخفيه".

وتولى المسلم، وهو حليف مقرب للشيخ أحمد، منصب رئاسة الاتحاد الدولي للسباحة في يونيو وكان على مدار الستة عشر عاما الماضية المدير العام للمجلس الأولمبي الآسيوي.

وبعد الكشف عن لائحة الاتهام في جنيف قبل ثلاث سنوات، وافق الشيخ أحمد على التنحي مؤقتا عن اللجنة الأولمبية الدولية ورئاسة المجموعة العالمية للهيئات الأولمبية الوطنية. وهو يواصل قيادة المجلس الأولمبي الآسيوي وله تأثير في انتخابات كرة القدم الآسيوية.

وتفصّل وثيقة وزارة العدل التي اطلعت عليها وكالة أسوشيتد برس مدفوعات يبلغ مجموعها حوالي مليون دولار من الكويت من حسابات شخصية يحتفظ بها ثلاثة من الرجال والمنظمات الأولمبية التي يديرها الشيخ إلى مسؤول في الفيفا من جزيرة غوام الواقعة في المحيط الهادي.

واعترف المواطن الأميركي ريتشارد لاي في مواجهة بتهم التآمر المالي في محكمة فيدرالية في أبريل 2017 ووافق على دفع 1.1 مليون دولار من الغرامات. ولم يصدر في شأنه حكم حتى الآن.

ويبدو الشيخ أحمد والمسلم متآمرين في 2017 في وثائق المحكمة الفيدرالية في تلك القضية. فقد اعترف لاي بتلقي رشاوى من فصيل كويتي أراد شراء النفوذ والأصوات في كرة القدم الآسيوية والعالمية.

ومنذ عام 2013، يدير الشيخ أحمد وحلفاؤه الاتحاد الآسيوي لكرة القدم. ويسيطرون على معظم أصوات هيئة كرة القدم البالغ عددها 46 في اجتماع الفيفا السنوي الذي يضم 211 عضوا، ويمكنهم تعيين أشخاص في لجان الاتحاد الدولي لكرة القدم.

وقالت المتحدثة باسم وزارة العدل نيكول أوكسمان في بيان "من حيث السياسة، لا تعلق وزارة العدل علنا على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من البلدان الشريكة لنا وإليها، بما في ذلك تأكيد وجود مثل هذه الطلبات أو إنكارها".

وفي الأسبوع الماضي، أعادت وزارة العدل التأكيد على التزامها بتحقيقها الأوسع في الفيفا عندما أعلنت دفع عشرات الملايين من الدولارات من الأموال المصادرة وانتزاعها من مسؤولي كرة القدم الفاسدين لصالح الفيفا كتعويض.

وقال مايكل جاي دريسكول من مكتب نيويورك الميداني التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بيان "عملنا لم ينته بعد، ونعد أولئك الذين يحبون اللعبة أننا لن نستسلم حتى ينال المتهمون جزاء ما فعلوا".

ويكشف استخدام حساب المجموعة العالمية للهيئات الأولمبية الوطنية، في البنك الأهلي، أنه تم تحويل دفعتين بقيمة خمسين ألف دولار لكل منهما في 2015.

وقال لاي في المحكمة إنه تلقى أموالا من حسابات شخصية والمجلس الأولمبي الآسيوي.

وقال المدعون الأميركيون لنظرائهم الكويتيين إنهم يريدون التأكد مما إذا كان المشتبه بهم قد دفعوا أموالا أخرى إلى لاي، أو ما إذا كانت حساباتهم قد استخدمت لتحويل رشاوى محتملة إلى مسؤولي كرة قدم آخرين.

مايكل جاي دريسكول

عملنا لم ينته بعد ولن نستسلم حتى ينال المتهمون جزاء أعمالهم

وطلبوا مستندات يرجع تاريخها إلى عام 2009، بما في ذلك تفاصيل الحسابات وصناديق الأمانات والتحويلات وتقارير العناية الواجبة ومعاملات العملات ورسائل البريد الإلكتروني والاتصالات المصرفية الداخلية "المتعلقة بتقارير وسائل الإعلام التي تناقش أيا من أصحاب الحسابات أعلاه".

وقال المدعون الأميركيون إن النسخ يجب أن يوثقها "أمناء مناسبون" من البنوك مع العلم أن البيانات الكاذبة من شأنها أن تعرض صاحبها لعقوبات جنائية بموجب قوانين الكويت.

وكان الرجلان الآخران اللذان تم تحديدهما في الوثائق، وهما وحيد كرداني ورضا شريم، وكلاهما إيرانيان، مساعدين للمسلم في المجلس الأولمبي الآسيوي ومقره الكويت.

نائب رئيس الوزراء العراقي يضع «الطاقة النظيفة» حلا لمعضلات البلاد

لندن - كشف علي عبدالأمير علاوي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية العراقي، عن بعض تفاصيل "الورقة البيضاء" التي أعدتها حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لمستقبل البلد الاقتصادي الذي يرزح نصف سكانه تحت مستوى خط الفقر.

وكتب علاوي في مقال مشترك مع فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، نشرته صحيفة الغارديان البريطانية "أن معدلات الفقر في العراق تضاعفت في عام 2020 ويرجع هذا إلى حد كبير إلى انخفاض إيرادات العراق من النفط".

تعبير بامتياز عن خط الفقر

واقترح نائب رئيس الوزراء العراقي الاعتماد على الطاقة الشمسية لتغيير طبيعة الاقتصاد بشكل جذري.

وتأتي تصريحات علاوي بعد أيام على إعلان الكاظمي عن رفع قانون "صندوق الأجيال" إلى البرلمان من أجل إقراره، وضمان مستقبل الأجيال اللاحقة وعدم الاعتماد على أموال النفط كمصدر وحيد لاقتصاد البلاد في المستقبل.

وكانت الحكومة العراقية قد أعدت الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي، في مسعى لتغيير طبيعة الاقتصاد بشكل جذري وتصحيح سياسات العراق، الذي يعد من كبار منتجي النفط في اقتصاد ريعي معتمد كليا على بيع النفط.

ووصفت مصادر اقتصادية وسياسية عراقية نبرة الوعود المتفائلة التي عرضها وزير المالية العراقية، بأنها مبكرة أكثر مما ينبغي، مؤكدة أن معضلة العراق سياسية اقتصادية مشتركة منذ عام 2003، وليست فقط مترتبة على اقتصاد النفط الريعي.

وذكر برلماني عراقي، فضل عدم ذكر اسمه، في تصريح لـ"العرب" أن وزير المالية العراقي اختصر معضلة العراق في الاقتصاد وحده، بينما حقيقة الأمر تبدأ من الفساد والفشل السياسي والصراع على المغانم، وكلها معضلات كبرى لا يمكن أن تقود إلى اقتصاد الطاقة النظيفة التي اقترحها علاوي كحل شامل لأوضاع العراق.

ويرى نائب رئيس الوزراء العراقي أن بلاده من الممكن أن تلعب دورا مهما من خلال الاستفادة من الإمكانات الهائلة لإنتاج وتوفير الطاقة النظيفة، حيث يشكل إنتاج النفط والغاز ما يصل إلى 40 في المئة من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحرق المستمر للغاز الطبيعي في آبار النفط، الأمر الذي يحتم علينا الالتزام بالحد من حرق الغاز واستثماره.

وأكد أن زيادة كفاءة الطاقة ستكون لها فوائد أخرى، وهذا يعني أننا لن نحتاج إلى إنفاق مبالغ هائلة لزيادة المستوى العام لتوفير الكهرباء، وأن عجز العراق عن توفير ما يكفي من الكهرباء لتلبية الطلب كلف البلاد ما يقرب من 120 مليار دولار على مدى السنوات السبع الماضية.

ولفت إلى أن "زيادة كفاءة الطاقة ستسمح بخلق فرص عمل في مجالات مثل بناء وصيانة المباني الخضراء الموفرة للطاقة، حيث أظهر تقرير لوكالة الطاقة الدولية نشر مؤخرا أنه مقابل كل مليون دولار يُستثمر في كفاءة الطاقة، يتم خلق ما يصل إلى 30 فرصة عمل، وأن هذا الأمر بالغ الأهمية في بلد مثل العراق، الذي يشهد زيادات سكانية كبيرة ستكون بحاجة إلى فرص عمل في المستقبل".

علي علاوي

معدل الفقر في العراق تضاعف في عام 2020

وتحصل أسوأ المواقع الشمسية المحتملة في العراق على ما يصل إلى 60 في المئة من الطاقة المباشرة من الشمس، وأن هذه النسبة هي أعلى من أفضل المواقع في ألمانيا، ولكن مع ذلك، فإن محطات الطاقة الشمسية التي بنتها ألمانيا حتى الآن توفر ضعفين ونصف الضعف من الطاقة الكهربائية لجميع محطات النفط والغاز والطاقة الكهرومائية العاملة في العراق مجتمعة.

وطالب علاوي بالاشتراك مع بيرول بالشروع في توجه العراق نحو الطاقة النظيفة بدعم دولي لتوفير الموارد المالية والخبرة والسياسات التي من شأنها تحويل اقتصاده بطريقة منصفة وميسرة التكلفة، وبخلاف ذلك، فإن التوجه نحو صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر سيكون بحلول عام 2050 حلما بعيد المنال.

ويعاني العراق منذ سنوات من أسوأ أزمة في تاريخية، متمثلة في الانقطاع الدائم للتيار الكهربائي وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة منذ عام 2003 على حل هذه المعضلة مع إنفاق مبالغ مليارية على قطاع الكهرباء، وصلت إلى 120 مليار دولار خلال السنوات السبع الماضية فقط.

وعزا سياسيون واقتصاديون عراقيون معضلة الكهرباء إلى الفساد الحكومي المستشري منذ حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.